الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/33/83
19 April 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٩ ه من القائمة الاولية*

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ موجهة من
الممثل الدائم لفيجي لدى الامم المتحدة الى الامين العام

أتشرف بأن أحيل اليكم رفق هذا نص البيان الذى قدمته فيجي في الاجتماع الوزارى المشترك لبلدان افريقيا وبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمجتمع الاقتصادى الاوروبي ، المعقود في بروكسل في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨ .

ونظرا لصلة نص البيان بقرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٨٥ المعنون " برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية" سأكون ممتنا لو عمم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٩ ه من القائمة الاولية .

(توقيع) ب . فونيبوبو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لفيجي لدى الامم المتحدة

* A/33/50/Rev.1 .

المرفـــق

بيـــــان مقدم من فيجي بشأن البلدان الجزرية النامية

١ ــ لقد ظلت المشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية موضوع دراسات محـــددة قامت بها الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) منـــذ عام ١٩٧٢ . واتخذ الاونكتاد ، في دورته الرابعة المعقودة في نيروبي في أيار/مايـــو ١٩٧٦ ، القرار ٩٨ (د ــ ٤) الذى تضمن ، فيما تضمن ، سردا موجزا للمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية على النحو التالي :

" يواجه عدد كبير من البلدان النامية الجزرية مشاكل كبرى فيما يتعلق بالنقـــل والمواصلات وبُـعد المسافة بينها وبين مراكز الاسواق ، مما يعرقل بدرجة خطيرة تنميتها الاقتصادية . وان صغر حجم اقتصادها واسواقها ، وقلة حظها من الموارد واعتمادهـــا الشديد على سلع اساسية محدودة للحصول على العملات الاجنبية ، كل هذه العوامـــل كثيرا ما تشكل معوقات اضافية ذات اهمية خاصة " (أ) .

٢ ــ ان الصغر في الحجم الطبيعي وفي الموارد هو قيد على تنمية البلدان الجزرية النامية . ولتكميل مواردها الطبيعية الهزيلة تعتمد هذه البلدان اعتمادا شديدا على التجارة الخارجيـــة والمعونة من بلدان ما وراء البحار .

٣ ــ وفي أغلب الاحايين تتكون البلدان الجزرية النامية من عدد من الجزر الصغيرة . ويتمثـــل في ذلك كامل مشكلة مقدرة كل جزيرة على البقاء واعتمادها على الجزر الاخرى . كما ان هنـــاك المشكلة الصعبة وهي توفير النقل والاتصال المنتظمين فيما بين مجموعة الجزر .

٤ ــ ويخلق انعزال البلد الجزرى النامي عن بقية العالم حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين المحتملين بسبب عدم وجود معلومات عن البلد . كما ان ذلك يحد من قدرة البلد الجزرى النامي على التنافس مع البلدان الاخرى ذات الاقتصاد المماثل ليس على الاسواق فحسب بل وعلى اجتذاب رأس المال الاجنبي ايضا .

٥ ــ وثمة اعتماد شديد على النقل البحرى والجوى الدولي المنتظم والكفـــي . غير ان البعـــد عن الاسواق الكبرى يعرّض البلد الجزرى النامي لتكاليف النقل الخارجي الباهظة وللتضخم الدولي . وقد ادت الزيادات المنتظمة الطارئة على اجور الشحن ، مقرونة بالتضخم العالمي ، الى حـــدوث مشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات والى ارتفاع نسبة البطالة .

(أ) انظر : اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلـــد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10) ، الباب الاول ، الفرع الف ، القرار ٩٨ (د ــ ٤) ، الفقرة ٣٨ .

٦ - وان الاعتماد ، بالنسبة الى ايرادات التصدير ، على منتج واحد او اثنين من المنتجات الزراعية يجعل البلد الجزرى النامي شديد التعرض لتقلبات الأسعار الدولية والتعرض لمشاكل خطيرة في الانتاج حيث تقع الكوارث الطبيعية بصورة منتظمة .

٧ - ويدعو قرار الاونكتاد ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ منظومة الامم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو الى تنفيذ تدابير خاصة واجراءات محددة ، على التوالي ، لصالح أقل البلدان نموا ولصالح البلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، بوصفها اجراءات مكملة للتدابير العامة التي تنطبق على جميع البلدان النامية تمشيا مع روح الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦)) .

٨ - وفي البلدان الجزرية النامية ، لابد ان تكون الامكانات لتوليد نشاط اقتصادى موجه للتصدير امكانات محدودة - ومن ثم تنشأ الفجوة التجارية المتسعة . بيد أن ثمة قدرة غير مستخدمة - لا سيما في مجال تصنيع المنتجات الزراعية . وتذهب البلدان النامية الى القول بأن العامل الكابح للتقدم هو عدم وجود منافذ مأمونة الى الاسواق . اما البلدان المتقدمة النمو فتقول بأن المشكلة هي مشكلة انتاج وتسويق . ولعل الجانبين على صواب . غير ان البلدان النامية تخسر بسبب عدم تسويق السلع الاساسية اكثر مما تخسر البلدان المتقدمة النمو بسبب عدم كفاية الاسواق ، وربما كان على الاخيرة واجب اتخاذ الخطوة الاولى . وليس من الممكن حل ذلك على المستوى التجارى ، بل انه يتطلب عملا سياسيا ايجابيا رفيع المستوى . انها مشكلة من النوع الذى يقدر على حله بصورة فريدة مجلس الوزراء المشترك لبلدان افريقيا وبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمجتمع الاقتصادى الاوروبي . كما سيتحتم ان يكون هناك تسليم بأن كل ترتيب يجب ان لا يكون على اساس المعاملة بالمثل وان يكون تفضيليا . بيد انه حتى الوصول الى الاسواق على اساس تفضيلي وبدون شرط المعاملة بالمثل يمكن ان ينعدم اثره ، في البلدان الجزرية النامية ، او يتأثر على الاقل تأثرا شديدا بأجور الشحن الباهظة ، وهذا مجال يمكن فيه للبلدان المتقدمة النمو ان توجه المعونة على اساس واقعي . وفي حين ان من المسلم به تماما ان البلدان تضطلع بمسؤوليتها عن زيادة جهودها ومواردها الخاصة الى الحد الاقصى ، فان مما لا جدوى منه مضاعفة الانتاج اذا ما هبطت الاسعار الى نصف قيمتها .

٩ - ويعد النشاط الاقتصادى المتولد من مدخلات المعونة مخيبا للآمال بالنسبة لبعض البلدان. فالمنح الرأسمالية تستتبع تكاليف متكررة باهظة ؛ وينفق الوزراء وكبار الموظفين وقتا غير متناسب على طلبات المعونة وتسيير اجراءاتها . ومن شأن ادخال بضع متغيرات ، مثل المتغيرات التالية ، على الفلسفة والاجراءات الحاليين ، أن يحدث فرقا هائلا :

(أ) ان تدرك البلدان المانحة ان طلبات المعونة انما تنشأ عن خطط متكاملة تكاملا دقيقا ؛ وانه يمكن الاعتماد في تنفيذها على الحكومات دون مواصلة المراجعة والاشراف ؛

(ب) ان تخول بعثات المعونة الزائرة أكبر قدر ممكن من السلطة لالزام الحكومات المستضيفة على الفور ؛

(ج) التقليل من الوثائق الى الحد الأدنى ؛

(د) ان تكون البلدان المانحة مستعدة لتوفير الخبراء المهنيين والتقنيين للمناصب التنفيذية بناء على طلب الدول ، التي تجد من العسير ملء هذه المناصب نظرا لصغرها في حد ذاته ؛

(هـ) ان يتم التوسع في نقل التكنولوجيا الوسيطة .

١٠ - ومن العسير المغالاة في مدى تعرض البلدان الجزرية الصغيرة للكوارث الطبيعية . وقد بذل جهد لوضع هذه الورقة موضع التطبيق الواسع العام ، غير أنه قد يجوز ايراد مثال صغير واحد من منطقة المحيط الهادى . فمنذ عام ١٨٧٥ تعرضت فيجي (التي تضم ٣٢٠ جزيرة) لحوالي ١٢٥ اعصارا وزوبعة . وقد أصاب ثلثا هذه الاعاصير مجموعة معينة واحدة من هذه الجزر. فخربت اشجار جوز الهند - التي هي المحاصيل النقدية الوحيدة - ودمرت المنازل . وليست الاعانات المالية للشحن والاعانات المالية لدعم الاسعار ذات فائدة كبيرة لمن ليس لديهم مايبيعونه أو يرسلونه الى مراكز الاسواق . كما أن مالديهم من الوسائل اللازمة للنهوض من جديد بأنفسهم في مزارعهم ومساكنهم قليل أيضا . ومن الجدير بالتذكر أيضا انه بالرغم من أن بعض الدول الجزرية النامية الصغيرة تتمتع بدخل للفرد مرتفع بدرجة مرموقة اذا حسب بمتوسطه الشامل ، فان الدخل الفردى في مناطقها الريفية منخفض للغاية . وعلى ذلك فمن الضرورى التزام قدر أكبر من التمييز لدى تحديد المناطق الفعلية للبلدان التي تلتمس المساعدة . وفي هذا الصدد ، يتضمن تذييل هذه الورقة بعض الاشارة الى هذه المشكلة في فيجي ، حيث انها البلد الوحيد الذى لدينا معلومات تفصيلية عنه ؛ غير أنه ، مما لاشك فيه ، أن البلدان الاخرى تستطيع أن تقدم أمثلة على ذلك . فمن المفهوم ، على سبيل المثال ، أنه عندما استبعدت جزر البهاما حصيلتها من المغتربين وغير ذلك ، ظهر أن للبلد ناتجا قوميا اجماليا مماثلا للناتج القومي الاجمالي لجزر بربادوس ولا يحتل المرتبة الرابعة في تصنيفات البنك الدولي .

١١ - هذه هي بعض المشاكل الخاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة - وهي بلا شك مستخلصة من تجربة بلدان المحيط الهادى - غير أن من المعتقد أنه توجد مشاكل مماثلة في مناطق أخرى .

١٢ - لقد دعت الامم المتحدة جميع الحكومات وبخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو الى تنفيذ الاجراءات المحددة المستهدفة لصالح البلدان الجزرية النامية ، فضلا عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية . وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية والثلاثين ، باتفاق الرأى ، والقرار ٣٢/١٨٥ ، الذى دعا ، في جملة أمور ، الحكومات وخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو ، الى المراعاة الكاملة للمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية . كما حث القرار جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة على تعيين وتنفيذ تدابير محددة مناسبة لصالح البلدان الجزرية النامية ، لاسيما في مجالات النقل والمواصلات ، والتجارة والسياسات التجارية ، والتصنيع ، والسياحة ، ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البحرية والمغمورة ، وتدفق الموارد الخارجية ، وحماية البيئة ، ومواجهة الكوارث الطبيعية .

١٣ - والامل معلّق على أن تعترف منظومة الامم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو، لدى عملها على وضع برامج التعاون الاقتصادى والمساعدة الانمائية للبلدان النامية ، المشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ، وذلك بمنحها نفس المعاملة التي يجرى منحها لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية .

التذييل

الجدول ١

توزيع الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٦ (بالاسعار الجارية) حسب المنشأ الصناعي والمنطقة الجغرافية

الميـــــدان	فيجـــي بأكملهـــا	سوفانـــا وســورى	ســائـــر فيتي ليفـــو	فانـــوا ليفـــو	الجـــزر
		(ملايين الدولارات الفيجية) (أ)			
الزراعـــة	٩١ر٤	٢ر٥	٦٦ر٣	١٦ر٧	٩ر٥
التعدين	٦ر٧	٠ر٦	١ر٦	—	—
الصناعات التحويلية	٦٦ر٨	٣٠ر٦	٢٨ر٩	٧ر٣	—
المرافق	٩ر٣	٤ر٢	٤ر٤	٠ر٧	—
التشييد	٢٧ر٧	١٦ر٩	٩ر٣	١ر٥	—
التجارة	٨٥ر٢	٤٣ر٠	٣٦ر٥	٣ر١	٢ر٦
النقل	٤٤ر٦	٢٩ر٧	١٣ر٩	٠ر٩	١ر٠
الخدمات	١١٤ر٢	٦٦ر٣	٣٧ر٧	٩ر٤	٠ر٨
المجموع	٤٤٥ر٩	١٩٣ر٨	٢٠٣ر١	٣٩ر٦	٩ر٤
		(ملايين الدولارات الفيجية)			
الضرائب غير المباشرة	٥٠ر٠	٢٦ر٠	١٩ر٢	٤ر٢	٦ر٠
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات الفيجية)	٤٩٥ر٩	٢١٩ر٨	٢٢٢ر٣	٤٣ر٨	١٠ر٠
عدد السكان (بالآلاف)	٥٨٨	١٣٠	٣٠٨	١٠٣	٤٧
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	٨٤٣	١٦٩١	٧٢٢	٤٢٥	٢١٣

(أ) الدولار الفيجي الواحد يعادل ١ر٥٥٤ تقريبا من دولار الولايات المتحدة.

الجدول ٢

توزيع الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٦ بالأسعار الجارية
حسب المنشأ الصناعي وحسب ثلاث مناطق رئيسية

الميدان	فيتي ليفو	فانوا ليفو	الجزر الخارجية
	(ملايين الدولارات الفيجية)		(أ)
الزراعة	٦٨ر٨	١٦ر٧	٩ر٥
التعدين	٦ر٧	—	—
الصناعات التحويلية	٥٩ر٥	٧ر٣	—
المرافق	٨ر٦	٠ر٧	—
التشييد	٢٦ر٢	١ر٥	—
التجارة	٧٩ر٥	٣ر١	٢ر٦
النقل	٤٣ر٦	٩ر٠	١ر٠
الخدمات	١٠٤ر٠	٩ر٤	٠ر٨
المجموع	٣٩٦ر٩	٣٩ر٦	٩ر٤
الضرائب غير المباشرة (ملايين الدولارات الفيجية)	٤٥ر٢	٤ر٢	٠ر٦
الناتج المحلي الاجمالي (ملايين الدولارات الفيجية)	٤٤٢ر١	٤٣ر٨	١٠ر٠
عدد السكان (بالآلاف)	٤٣٨	١٠٣	٤٧
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	١٠٠٩	٤٢٥	٢١٣

(أ) الدولار الفيجي يعادل ١ر٥٥٤ تقريبا من دولار الولايات المتحدة.

— — — — —